

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تيسير حصول المواطنين والمواطنات على ما يلبي حاجياتهم من الأسماك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تشير إحصائيات مسجلة إلى أن استهلاك الفرد المغربي للسماك لا يتجاوز 10 إلى 12 كيلو غرام في السنة، وهو ما يعد نسبة منخفضة بالمقارنة مع معدل الاستهلاك في بلدان مماثلة، وكذلك بالنسبة للمتوسط العالمي للاستهلاك الذي حددته منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة في 17 كيلو غرام سنويا. والسبب الرئيسي وراء هذا الاستهلاك المنخفض للسماك هو ارتفاع أسعاره، حيث أصبحت تتجاوز القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة، وبقيت، حسب دراسة حديثة، في متناول الأغنياء والميسورين الذين يتناولون كميات تزيد ستة (6) أضعاف عما تستهلكه الطبقات الشعبية

هذا مع العلم ان المغرب يتوفر على منطقة بحرية تمتد على حوالي 1.12 مليون كلم2، وتعد من أغنى المناطق عالميا فيما يتعلق بالثروة السمكية، ويساهم قطاع الصيد البحري بشكل مهم في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم صادرات المنتجات البحرية بحوالي 50 % من مجموع صادرات المواد الغذائية والفلاحة.

لكل هذه الاعتبارات نسألكم السيد الوزير المحترم :

- 1- ما هي الآليات التي وضعتها وزارتك لتيسير حصول المواطنين والمواطنات على ما يلبي حاجياتهم من الأسماك وفق المعايير المحددة من طرف المنظمة الأممية المختصة FAO؟
- 2- ما هي أشكال الدعم ونوع التدخلات التي تقوم بها وزارتك لفائدة مهنيي الصيد البحري الذين يزودون الأسواق الداخلية بغرض جعل أثمان منتجاتهم في متناول المستهلك المغربي؟
- 3- ما طبيعة المراقبة التي تقوم بها مصالحكم بغرض إعطاء الأولوية لإشباع السوق الداخلية قبل التصدير وقبل تزويد معامل إنتاج دقيق السمك؟
- 4- ما هي التدابير الاستعجالية التي تعتزمون القيام بها لأجل جعل موائد الأسر المغربية ذات الدخل المحدود لا تخلو من السمك بمناسبة شهر رمضان المعظم المقبل؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

النزهة اباكريم